السيد يونادم كنا: الجولة البرلمانية في دول اسكندنافيا وكندا كانت مفيدة، والمصارحة والمصالحة مطلوبة على أن تلتقي مع تحقيق العدل والمساواة

لقاء: **شليمون داود أوراهم**

شارك السيد يونادم كنا عضو مجلس النواب والسكرتير العام للحركة الديمقراطية الآشورية ضمن وفد برلماني حكومي عراقي في جولة شملت عددا من الدول الاسكندنافية وكندا للفترة من التاسع ولغاية الحادي والعشرين من تموز الماضي وبدعوة من الحكومة الكندية.

ونُظمت هذه الجولة للاطلاع على تجارب أنظمة الحكم الديمقراطية للشعوب التي تتميز بالتعدد القومي واللغوي.

ولتسليط الضوء على تفاصيل الجولة التقت بهرا السيد كنا عقب عودته إلى الوطن، وكان السؤال الأول عن طبيعة هذه الجولة ومحاورها، فقال:

* كانت الجولة دراسية دولية وجاءت بدعوة من جهات مختصة في الحكومة الكندية، وضم الوفد العراقي شخصيات من أعضاء البرلمان والوزراء، وبدأت الاجتماعات واللقاءات في فنلندا لثلاثة أيام متتالية ثم في السويد وبعدها بولندا، ومنها إلى كندا التي واصل الوفد فيها على مدى أسبوع. وشملت الاجتماعات مفاصل الدولة التي تخص طبيعة عمل الدولة الديمقراطية والنظام اللامركزي ولا سيما في هذه الدول التي تتميز بخاصية تعدد القوميات واللغات. ففي فنلندا مثلا قوميتان، قومية رئيسة وهي الفنلندية، لكن بعض المقاطعات على الساحل الغربي تضم نسبة عالية من المتحدثين بالسويدية، وهناك قومية "السامي" وهم القومية الأصلية في البلد لكن عددهم لا يتجاوز عشرة آلاف نسمة، ولهم كل الحقوق كسكان فنلندا الأصليين، ويتوزعون بين فنلندا والسويد والنرويج، وإلى حد ما في أجزاء من روسيا.

وجاءت جولتنا للاطلاع على تجارب هذه الشعوب وهذه الحكومات والدول للاستفادة منها في تجربتنا في العراق بهدف ترسيخ العملية السياسية وتطوير النظام الديمقراطي الاتحادي وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وكيفية توزيع السلطات وتحقيق التوزان بين سلطات الحكم الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. لقد كانت جولة ثرة التقينا خلالها مسؤولين كبار من بينهم رئيس البرلمان الكندي ونائب رئيس البرلمان الفنلندي ومسؤولين كبار في وزارة الخارجية والعمل ومرجعيات وهيئات تختص بتوفير الدعم والمنح للمساهمة في مشاريع الإعمار في العراق. ورغم أن جولتنا جاءت في فترة العطلة الصيفية لكن الشخصيات ذوي العلاقة كانوا يقطعون عطلتهم ويحضرون لاستقبالنا وعقد الجلسات معنا، كما التقينا خبراء دوليين في القانون الدولي والقضاء وخاصة رؤساء المحاكم الدستورية والمحاكم الإدارية العليا في هذه البلدان واطلعنا على طبيعة عمل القضاء فيها، والتقينا أيضا هيئات حقوق الإنسان واطلعنا على كيفية مراقبة حقوق الإنسان في هذه البلاد، ومشاركة هذه الهيئات إلى جانب منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان العالمية في العمل.

وأود أن أشير إلى أن هناك منصب تعتمده هذه الدول، سبق أن تم تبنيه في الدولة العثمانية، وهو الـ "أومبد سمان" ويعني "ممثل الشعب"، وهو الرابط بين المواطن والحكومة دون الحاجة إلى محام أو رفع دعوى قضائية عبر الطرق البيروقراطية والمكلفة جدا. وهناك "أومبد سمان" لعدم التمييز العنصري، و"أومبد سمان" لحقوق الإنسان، وآخر لعلاقة البرلمان بالمواطن وآخر للجيش والقيادة العسكرية وهكذا، هذه الوظائف تأتي للتخفيف من معاناة المواطن ولتحقيق العدالة والمساواة. لقد كانت الجولة تجربة مثمرة تضمنت مسألة أخرى وهي أننا طرحنا وجهة نظرنا فيما يخص وضع بلدنا، وقمنا بدعوة حكومات هذه الدول إلى تقديم المزيد من الدعم والمساهمة في بناء العراق الجديد، لأن هذه الدول تحديدا كانت لها مواقف سياسية معينة ورفضت المشاركة بصورة مباشرة في العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوري، لكننا أوضحنا لهم أن العراق اليوم بلد ذو سيادة واستقلال وحكومة منتخبة وفق الدستور، وطالبناهم بالمشاركة المباشرة وإعادة بناء العلاقات الثنائية بين الحكومتين والشعبين والمزيد من الدعم للشعب العراقي في محنته ومعاناته، وكانت هناك استجابة وتقبل وتفهم لمطالبنا.

في الحقيقة هذه الدول قدمت إلى حد ما دعما نسبيا محدودا لكن عن طريق منظمة الأمم المتحدة، وقد طالبنا أن يكون لها تعامل مباشر مع العراق بالإضافة إلى استعدادها للمساهمة في الاستثمار وحملات إعادة الإعمار. لقد كانت فرصة مناسبة على مدى نحو خمسة عشر يوما في الدول الثلاث وكندا التي أمضينا فيها سبعة أيام في العاصمة أوتاوا، وقبلها في هلسنكي أولا ثم ستوكهولم ووارشو.

نحن ممتنون للسلطات الكندية على هذه المبادرة ونتمنى من الحكومات الصديقة الأخرى أن تشارك في هكذا مبادرات لأعضاء البرلمان والحكومة العراقية للاطلاع على تجارب العالم في احترام الرأي الآخر والدين الآخر واللغة الثانية وطبيعة عمل اللغات المتعددة في البلد الواحد.

– خلال وجودكم في كندا التقيتم أبناء شعبنا الكلدوآشوري السرياني وعدد من الشخصيات القومية والإعلامية، وشاركتم في ندوة جماهيرية حضرها المئات من أبناء شعبنا، فما هو انطباعهم عن تطور العملية السياسية في العراق الجديد وبماذا تحدثتم لهم؟.

* انتهزنا اليوم الأخير من جولتنا في كندا ويوم آخر كنا سنتوقف فيه في عمان، واستفدنا من فرصة هذين اليومين لنلتقي أبناء شعبنا وكان التجمع الكبير في تورنتو التي حضر إليها ابناء شعبنا من مختلف مدن كندا للمشاركة في الندوة التي أشرت إليها، وتحدثنا خلالها عن معاناة شعبنا العراقي من التداعيات الأمنية، وفي الجانب الآخر تطور العملية السياسية من الناحية الدستورية وإقرار حقوقنا والتواصل في المشاركة والبناء وإنجاح العملية السياسية والتواصل بين المهجر والوطن والاستفادة من التشريعات الدستورية التي ضمنت حقوق أبناء شعبنا في المهجر.. وكانت هناك أسئلة وإجابات، وكان الجميع مهتمين بالشأن العراقي فهم عراقيون أصلاء ويهمهم كل ما يحصل في البلد لا سيما أن الإعلام وللأسف ينقل صورة سوداوية ولا يتطرق إلى الجوانب الإيجابية، لقد نقلنا إليهم الصورة كما هي كوننا متفائلين بتحقيق الأمن والاستقرار إن شاء الله، وبدء حملة الإعمار والاستثمار في البلد والتشريعات الجديدة التي تضمن للمواطن حقوقه وتحقق العدالة والمساواة في البلد.

كما التقينا بعض العوائل ولا سيما عوائل شهداء حركتنا، وشخصيات ورموزا دينية وقومية واجتماعية في كندا.

– وماذا عن مشاركتكم في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي والمنعقدة في مقر الجامعة العربية في القاهرة للفترة من ٢٥ ولغاية ٢٧ تموز الماضي؟.

* في البدء.. كان مقررا لهذه الجلسة أن تعقد في شباط الماضي رغم تحفظنا في الاجتماع الأول في تشرين الأول ٢٠٠٥ على عقدها في شباط، بل في وقت لاحق.. بعد الشهر الخامس لأن الظروف لم تكن سانحة ولم تكن الحكومة قد تشكلت في حينه، فتأجل هذا الاجتماع إلى الشهر الثامن الذي كان يفترض أن يشهد انعقاد مؤتمر الوفاق الوطني نفسه، لكن الظروف على ما يبدو لا زالت غير مهيئة والأمر بحاجة إلى إنضاج أكثر، فتمت الدعوة إلى اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق، واجتمعنا وتبادلنا وجهات النظر، وبإمكاني القول إن هذا الاجتماع كان أكثر إيجابية من الاجتماع السابق، وكان هناك تقاربا رغم الوضع الصعب على الأرض، تقارب بين القيادات السياسية في الفهم المشترك، وتم تداول مجمل الأوضاع في العراق وكيف السبيل إلى عقد مؤتمر الوفاق الوطني وبالتالي الخروج بعهد شرف بين العراقيين لأن العراق لنا جميعا ونحن لكل العراق، وتقرر في نهاية الاجتماع أن تعقد جلسة أخرى بعد شهرين، لأن الشهر المقبل يصادف شهر رمضان، والشهر الذي يليه سيكون الأجوة في الجامعة العربية مشغولين، وتعقد جلسة أخرى قبل الأول من تشرين الثاني المقبل لاتخاذ أي قرار لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي، كما يأتي هذا الاجتماع بالتوازي مع مبادرة المصالحة التي أطلقها السيد رئيس الوزراء، ونحن مساهمون في هذه المبادرة، وكل هذه المساعي هي تصب في مجرى واحد، وكان ذلك أحد أسباب عدم اتخاذ قرار عقد المؤتمر لكي تتوائم كل المواقف سواءً من لدن الحكومة أو الأطراف السياسية في الفهم المشترك للعملية السياسية ومن ثم عقد المؤتمر مستقبلا إن شاء الله.

– في طريق عودتكم إلى أرض الوطن شاركتم في الجلسة الختامية لمؤتمر الأقليات العراقية في العاصمة الأردنية عمان في الثامن والعشرين من تموز الماضي، هل تعطونا فكرة عن مناقشات ومقررات هذا المؤتمر؟.

* تم تبني هذا المؤتمر من قبل الأمم المتحدة والمعهد الأميركي للسلام فضلا عن مشاركة جهات دولية أخرى مثل منظمة العفو الدولية وجهات حقوق الإنسان الأخرى، وبالتنسيق مع مجلس الأقليات العراقية الذي يضم سبعة مكونات عراقية. وكان من المفترض أن يُعقد هذا المؤتمر في بيروت، لكن الأحداث المؤسفة والعدوان الذي وقع على لبنان أدى إلى تأجيل ثم نقل مكان المؤتمر إلى عمان.

وقد شاركنا في جلسة اليوم الأخير للمؤتمر وكانت مخصصة لإقرار التوصيات الختامية، حيث خرج المؤتمر بجملة من التوصيات الإيجابية جدا والمتعلقة بشأن الأقليات والقوميات الصغيرة في العراق، سواءً القومية أو الدينية أو الثقافية، وتم تبني هذه التوصيات التي سيتم إعلانها قريبا وتبنيها من قبل حتى بعض الجهات الدولية، وتتضمن السبيل إلى إحقاق العدل والمساواة في العراق بغض النظر عن الحجم السكاني لهذه الأقلية أو تلك وهذه القومية أو تلك.. كونهم كلهم مواطنين عراقيين أصلاء يُفترض أن يتمتعوا بكافة حقوقهم أسوة بكافة مكونات الشعب العراقي، حيث أنهم الآن تعرضوا ويتعرضون للتهميش على الرغم من سقوط الدكتاتورية، والإقصاء من الحكومات في الفترة الحالية مع الأسف، ونحن نسعى أن لا تتواصل هذه السياسات المؤسفة الناتجة عن التحزبية الضيقة على الأغلب وليس بسبب التعصب القومي أو الديني.. بل التحزبية وسعي بعض الأطراف والكتل الأساسية للاستئثار بالسلطة لصالح أحزابها.

لقد كان مؤتمر الأقليات العراقية في عمان مؤتمرا مهما، ونتمنى أن تلقى مقرراته آذانا صاغية في العراق وأن تستجيب الأطراف صانعة القرار اليوم لهذه التوصيات.

وهل التقيتم بعض أبناء وفعاليات شعبنا في عمان.

* نعم.. التقينا نخبة من أبناء شعبنا ومن المؤازرين للحركة الديمقراطية الآشورية في الأردن مساء السبت التاسع والعشرين من تموز في ندوة تحدثنا لهم خلالها عن مجمل تطورات العملية السياسية في العراق وآفاق المستقبل وأوضاع شعبنا الكلداني السرياني الآشوري ومساعينا المتواصلة لضمان الحصول على كامل حقوقنا ومساهمتنا في العراق الجديد كمكون أصيل من مكونات الشعب العراق.

– سؤال أخير: كسياسي مشارك في العملية السياسية وممثل لمكون من مكونات شعبنا، هل أنت متفائل بتحسن الوضع الأمني ومدى ارتباط ذلك بمؤتمر الوفاق الوطني وما يتعلق بهذا الشأن من قضايا أخرى؟.

* هناك محاور عديدة تدخل في الحسبان، نعم.. المصارحة والمصالحة أمران مهمان جدا.. ولكن في ذات الوقت يجب أن يلتقي ذلك مع تحقيق العدل والمساواة بين شرائح ومكونات الشعب العراقي، فبدون تحقيق العدل لن يكون هناك أمن ولا استقرار في البلد، وهذه قاعدة لدى كل شعوب الأرض. وفي ذات الوقت لأن مسائل أخرى على الأرض، فليس كل من يمارس العنف هو سياسي أو قومي أو ديني، هناك قوى مصالح خارجية نكون أحيانا ضحايا لها من طرف، ومن طرف آخر هناك الإرهاب الدولي الذي لن يسكت مهما كنا متحدين وكانت العدالة متحققة، لن يسكت لأنه يستهدف كل العراق وكل العراقيين ويستهدفون الديمقراطية والحرية، وهناك أيضا الخارجون عن القانون والجريمة المنظمة واللصوص والقتلة والمجرمين، ومن أجل معالجة كل ذلك نحن بحاجة إلى جيش وشرطة بولاء وطني، ومجهزة ومدربة بأحسن صورة، وقادرة كما ونوعا على القيام بمهامها الوطنية.

ونحن الآن في وسط العملية السياسية ووسط المساعي السلمية للحوار والمصالحة، إضافة إلى مسألة حملة الإعمار العراق التي تلبي خدمات المواطنين وتحتوي البطالة المتفشية في العراق والتي أصبحت أداة بيد السيئين لاستئجار بعض المعوزين وتوظيفهم في أمور غير قانونية، هذه كلها مشروع متكامل: تحقيق العدالة، المصارحة والمصالحة، بناء الجيش والشرطة على أساس وطني، توفير الخدمات وفرص العمل للمواطنين.

وأنا متفائل إن شاء الله.. لأن هناك إرادة لدى كل الجماعات والأطراف المتفقة والمختلفة، لديها إرادة على تحقيق الأمن والاستقرار في البلد، وإن إرادة الأحرار ستنتصر حتما في النهاية.

– شكرا لكم وتمنياتنا لجهودكم بالنجاح والتوفيق.

* شكرا جزيلا.

خلال وجوده في كندا التقى السيد كنا في الثاني والعشرين من تموز عضوة البرلمان الكندي السيدة هيلين كيوركيس سكرتيرة لجنة التجارة الخارجية في البرلمان وشرح لها وضع العراق عموما وشعبنا الكلدوآشوري السرياني بشكل خاص وطالب بتفعيل دور كندا في دعم العملية السياسية في العراق الجديد، كما طالب السيدة كيوركيس أن يكون لها دور في دعم جاليتنا في كندا من خلال العمل على تلبية احتاجاتهم ومطالبهم ووجه لها الدعوة لحضور الندوة التي شارك فيها في اليوم التالي، وقد حضرت فعلا وألقت كلمة معبرة أعربت فيها عن بالغ سرورها بتواجدها بين أبناء شعبها.

والسيدة كيوركيس من أصول آشورية، هاجرت عائلتها إلى كندا منذ عقود طويلة.

البيان الصادر عن اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي المنعقد في القاهرة للفترة من ٢٥ ـ ٢٧ تموز ٢٠٠٦

بهرا ـ متابعات

اولا: عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي والمشكلة من ممثلي القوى السياسية العراقية، اجتماعاتها خلال الفترة من ٢٥-٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بدعوة من السيد عمرو موسى الأمين العام ورئاسته وحضور معالي الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل ممثل الجامعة العربية لتحقيق الوفاق الوطني العراقي، وممثل لوزارة الخارجية العراقية، وممثلي الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي "مرفق قائمة المشاركين"، وعقدت الجلسة الافتتاحية بمشاركة السادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء بالجامعة العربية حيث القى المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفته رئيسا للدورة الحالية لمجلس الجامعة كلمة اكد فيها على دعم الدول العربية لجهود تحقيق الوفاق في العراق، كما القى السيد الأمين العام كلمة تضمنت تقييما للأوضاع في العراق ومهام اللجنة.

ثانيا: استعرضت اللجنة تطورات الأوضاع في العراق كما ناقشت بندين على جدول اعمالها يتعلقان بما يلي:

١. التداول حول جدول اعمال مؤتمر الوفاق الوطني الذي أقر خلال الاجتماع التحضيري بالقاهرة بتاريخ ١٩-٢١/ ١١/ ٢٠٠٥.

٢. الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي بما في ذلك تحديد الموعد والمكان والمشاركة.

ثالثا: تدارست اللجنة بعمق وصراحة وروح ايجابية مختلف المستجدات السياسية والأمنية التي طرأت على الساحة العراقية منذ انعقاد اجتماع القاهرة التحضيري في تشرين الثاني ٢٠٠٥، كما استعرضت الوثائق واوراق العمل المقدمة من قبل الأطراف المشاركة، وابرزت المناقشات توافقا في الرأي حول النقاط التالية:

١. التزام الأطراف كافة بضرورة تحقيق المصالحة والوفاق الوطني بين ابناء الشعب العراقي بمكوناته السياسية والدينية والقومية، والإقرار بأن عملية المصالحة هي مسيرة واحدة، وان كل المبادرات المطروحة وبصفة خاصة جهود فخامة الرئيس جلال الطالباني، والمبادرة التي اطلقها دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي يجب ان تصب كلها في اتجاه واحد يتجه بثبات نحو تحقيق مصالحة وطنية حقيقية شاملة تعتمد احترام سيادة العراق ووحدة شعبه وأرضه.

٢. ضرورة وقف التدهور الخطير للأوضاع الأمنية في العراق وتزايد اعمال العنف والإرهاب التي تطال العراقيين والاحتقان الطائفي والقومي وما صاحب ذلك من عمليات تهجير قسري وعمليات الاختطاف الجماعي والفردي لأسباب مختلفة.

رابعا: كما تم التوافق على ما يلي:

١. تأكيد الالتزام بما جاء من مبادىء وتوصيات في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي في تشرين الثاني ٢٠٠٥ بالقاهرة، والعمل على توفير المناخ الملائم لعقد هذا المؤتمر وضمان نجاحه وحرص كافة الأطراف على الأخذ في الاعتبار الحوارات والمبادرات الهادفة الى تحقيق المصالحة الوطنية وتوفير الامن والاستقرار للعراق.

٢. ان يكون الدستور الحالي ونقاطه الخلافية موضع مراجعة ونقاش عام ومسؤول من اجل الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية ارضا وشعبا.

٣. إدانة كل احكام التكفير والردة لأي مكون من الشعب العراقي التي تتعارض مع تعاليم الإسلام السمحة التي تحرم تكفير المسلم لأخيه المسلم، والعمل على اشاعة القيم الإسلامية التي تدعو الى التآخي والتسامح وترسيخ الوحدة الوطنية.

٤. دعوة الحكومة والقيادات السياسية والدينية والعشائرية والمجتمع المدني الى اطلاق عملية مكثفة وعاجلة للقضاء على الاحتقان الطائفي.

٥. مطالبة كافة الجهات المعنية بوضع برنامج محدد لعودة كافة المهجرين الى ديارهم وحمايتهم وتعويضهم.

٦. اعادة النظر في اجراءات وقرارات وآليات "هيئة اجتثاث البعث" بما يضمن محاكمة ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم في حق الشعب العراقي وذلك وفقا للقانون.

٧. محاسبة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم في حق الشعب العراقي قبل وبعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، وتفعيل دور القضاء وجعله المرجعية الوحيدة في التعامل مع الإرهابيين الذين يجرمون بحق الشعب العراقي وكذلك مع الجرائم وعصابات القتل والاختطاف، وايقاف الاعتقالات الكيفية والمداهمات من اي جهة الا بموجب أمر قضائي.

٨. تفعيل هيئة النزاهة والحفاظ على استقلاليتها وحيادها ومكافحة الفساد.

٩. دعوة الدولة الى توفير الأمن وحل الميليشيات وانهاء المظاهر المسلحة غير القانونية بأشكالها المختلفة وايجاد الحلول المناسبة لمنتسبيها.

١٠. بناء مؤسسات الدولة على اساس الولاء للوطن وعدم التمييز بين المواطنين والاعتماد على معايير الكفاءة والخبرة في التعيين في مختلف اجهزة الدولة بصرف النظر عن العرق او الجنس او المذهب او الدين، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع العراقيين بمختلف مكوناتهم.

١١. الإسراع في بناء القوات المسلحة العراقية والقوات الأمنية على اسس وطنية ومهنية وفق جدول زمني محدد يتزامن معه خروج القوات الأجنبية من العراق وتحقيق السيادة الكاملة له.

١٢. توفير الاجماع السياسي والديني على المستوى الوطني للتصدي للمجموعات التي تستهدف العراق والعراقيين.

١٣. دعوة الدول العربية الى تنفيذ ما تضمنه البيان الختامي للاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي بشأن دعم وتعزيز الدور العربي في العراق وبخطوات عملية، والطلب الى الأمانة العامة متابعة تنفيذ ذلك.

١٤. التأكيد على أهمية تعاون دول الجوار مع العراق واحترامها لسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ودعمها لجهوده في تحقيق الامن والاستقرار واعادة الاعمار ومكافحة الارهاب.

خامسا: اتفقت اللجنة على اضافة موضوعين الى بنود جدول اعمال مؤتمر الوفاق الوطني وهما:

١. انهاء حالة الاحتقان الطائفي والقومي.

٢. معالجة موضوع التهجير القسري.

سادسا: ١. لاحظت اللجنة ان عددا من الاجراءات التي اتفق عليها في اجتماع القاهرة في تشرين الثاني ٢٠٠٥ لبناء الثقة لم تنفذ على الوجه المطلوب ومن هذا المنطلق تم الاتفاق على ما يلي:

أ. تشكيل لجنة يشترك في عضويتها رئيس الوقف الشيعي ورئيس الوقف السني ومجموعة من القيادات الدينية والجامعة العربية لإتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع استخدام المنابر الدينية للتحريض على الكراهية والفرقة.

ب. اطلاق حملة لاعادة اعمار المساجد والحسينيات والكنائس ودور العبادة الاخرى والأماكن المقدسة.

ج. تعزيز مفاهيم وقيم الوحدة الوطنية والتعايش المشترك بين كافة اطياف ومكونات الشعب العراقي.

د. التنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمتابعة قيام وسائل الإعلام بالعمل على التقريب بين اطياف الشعب العراقي والابتعاد عن التحريض والكراهية والفرقة وتبادل الاتهامات.

٢. تشكيل لجان على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات للعمل على عودة المهجرين لديارهم وحمايتهم وتعويضهم.

سابعا: في ضوء ما تقدم، طلبت اللجنة من الأمين العام الاستمرار في التنسيق مع كافة المبادرات المطروحة لتحقيق الوفاق الوطني العراقي بما في ذلك المبادرة المقدمة من رئيس الوزراء العراقي، كما طلبت من الأمين العام الاتصال بالحكومة الأردنية لتحديد موعد عقد مؤتمر القيادات الدينية العراقية، وكذلك مع منظمة المؤتمر الاسلامي لعقد مؤتمر مكة لعلماء المسلمين.

ثامنا: اتفقت اللجنة على ابقاء اجتماعها مفتوحا ودعوة جامعة الدول العربية لمتابعة اتصالاتها مع مختلف الاطراف للإسهام في تحقيق الوفاق الوطني العراقي ودعم جهودها في هذا الاتجاه، والدعوة لإجتماع آخر للجنة مع العمل على ان تضم الى عضويتها ممثلين لأطراف وفئات لم تتمكن من المشاركة في هذا الاجتماع وذلك في اطار التحضير لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي، وبحيث يعقد الاجتماع القادم للجنة في موعد أقصاه الاسبوع الاول من تشرين الثاني ٢٠٠٦ في بغداد او في احدى العواصم العربية او في مقر الجامعة العربية، وذلك تمهيدا لعقد مؤتمر الوفاق الوطني في تاريخ قريب مناسب.